الماركسيـــــة والـــــدين

(٢٠١)

ميشيل لوي
ترجمة: علي سعيد

لقد جرى شرح آراء ماركس حول الدين بصورة شديدة التبسيط. وليس هذا بأصدق في أي موضع مثل عبارة ماركس الشهيرة "الدين أفيون الشعوب"، وهي عبارة تعرضت لغزو مختلف الأذواق، المؤيدة منها للماركسية والمعارضة لها على السواء، حتى باتت معه كل ألوان الخطاب الماركسي حول الدين فيما بعد تعد بمثابة تخمر خطابي لتلك العبارة. في هذه المقالة يعترض ميشيل لوي على هذا الفهم الاختزالي، مقدما لنا وجهة نظر ملونة بغزارة عن علاقة الماركسية بالدين. لقد قال ماركس وانجلز إن الدين ليس إلا "صمام أمان لخيبات الأمل والوهم والمحافظة على الوضع القائم". فإلى أي حد ينطبق ما قالاه عن الدين في القرن التاسع عشر على عصرنا الراهن؟ بعبارة أخرى: هل نتفق على أن الدين اليوم يحمل نفس ملامح مجتمع القرن التاسع عشر الذي شجبه ماركس وانجلز بشدة؟ أظن أن جوابنا الأول سيكون بنعم، إذ لا ننكر أن مواقفهما من الدين ما زالت تنطبق الآن على العديد من المؤسسات الكاثوليكية، والتيارات الأصولية المشتقة من المسيحية واليهودية والإسلام، وإلى أكثر المجموعات الإنجيلية (أو ما تعرف اليوم باسم الكنائس الإلكترونية) وإلى غالبية الطوائف الدينية التي تأسست حديثا، من نحو كنيسة القمر سيئة الصيت، وهذه الأخيرة ليست سوى مجموعه من المحتالين، كان الهدف من تأسيسها الاستغلال المالي وغسل الأدمغة ومعاداة الشيوعية.

من جهة أخرى، يفتح انتشار ما يعرف اليوم بـ (المسيحية الثورية) و(لاهوت التحرير) في أميركا اللاتينية (والى درجة ما في أماكن أخرى من العالم) فصلا تاريخيا جديدا يجر في أعقابه أسئلة جديدة تدعو لإعادة نظر جدية في طبيعة العلاقة بين الماركسية والدين، وهو ما يقتصر عليه موضوع مقالتنا هذه:

لقد درج معظم مؤيدي الماركسية ومعارضيها على السواء، على اعتبار فقرة ماركس الشهيرة "الدين أفيون الشعوب" خلاصة المفهوم الماركسي للظاهرة الدينية. والسؤال الملح هنا هو: إلى أي مدى تعتبر وجهة النظر هذه دقيقة؟ في البدء علينا الاعتراف بأن العبارة لا تعود في أصلها إلى ماركس. فهي نفسها ترد في سياقات مبعثرة في كتابات الفلاسفة الألمان أمثال كانت وهيدجر وفيورباخ وبرونو بور وموسيس هيس وهينريش هين. في مقالته عن لودفيج بورن الصادرة سنة ١٨٤٠، جهد هينريش هين بتصنيف الظاهرة الدينية، مبرزا جوانبها الإيجابية (رغم طابع السخرية التي اتسمت بها المقالة)، قائلا: "مرحبا بالدين الذي يصب في كأس معاناة النوع الإنساني المر بعض القطرات المخدرة والحلوة من الأفيون الروحي: قطرات من الحب، من الأمل والإيمان". ويأتي موسيس هيس في مقالته التي نشرها في سويسرا سنة ١٨٤٣ ليتبنى موقفا اكثر حسما (لا يخلو من بعض الغموض)، حين يقول: "إن الدين يساعد الإنسان في تحمل عذاباته وبؤسه، بنفس القدر الذي يساعد الأفيون الإنسان العليل على تحمل أوجاعه". وفي سنة ١٨٤٤ ظهرت عبارة ماركس "الدين أفيون الشعوب"، في مقالة معنونة "في نقد فلسفة الحق الهيجلية". ولا غرو أن قراءة متأنية لمقالة ماركس تثبت لنا بجلاء أن ماركس كان شديد الحرص على إبراز الطابع المزدوج للظاهرة الدينية، بشكل يفوق ما شاع عنه في كتابات منظري الماركسية اللاحقين، ورغم ما عرف عنه من حرصه كناقد شديد على الدين، إذ يكتب: "إن الهم المصاحب للدين إنما هو تعبير عن هم واقعي، وهو في الوقت نفسه احتجاج عليه. الدين تنهيدة المخلوق المضطهد، قلب عالم بلا قلب، تماما كما هو روح عالم بلا روح. الدين أفيون الشعوب". في الوقت نفسه، فإذا ما قرأنا مجمل مقالة ماركس التي يظهر فيها هذا التعبير، يظهر لنا وبشكل جلي أن وجهة نظر ماركس تدين إلى الهيجلية الجديدة التي قدمت الدين كتعبير عن اغتراب جوهر الإنسان، أكثر من أن تدين إلى فلسفة الأنوار التي أدانت الدين بوصفه مؤامرة كهنوتية.

في الحقيقة إن الفقرة التي كتبها ماركس في أعلاه، إنما تحيله صراحة إلى فيورباخ والهيجليين الجدد، إذ يعد تحليله للدين نموذجا للنقد الذي ينتمي إلى ما قبل الماركسية، بافتقاره إلى أي إشارة طبقية أو حتى تاريخية، رغم ما احتوته من ميزة ديالكتيكية جلية للقارئ نجدها في تحليله الطابع الازدواجي للظاهرة الدينية، أي طابع الخضوع للواقع المعيش من جهة، والاحتجاج على هذا الواقع من جهة أخرى. ولم يمض وقت طويل حتى جاءت مخطوطة (الأيديولوجيا الألمانية) الصادرة سنة ١٨٤٦، وبدأت عندها دراسة ماركس للظاهرة الدينية بوصفها واقعا اجتماعيا وتاريخيا، ولكنها دراسة من شأنها أن جعلته يفك ارتباطه ليس فقط مع (حركة الهيجليين الشباب)، وبصورة خاصة ماكس شتيرنر، ولكن أيضا مع فيورباخ.

إن السمة المميزة في تحليل ماركس للظاهرة الدينية في المخطوطة تمثلت في اعتبارها شكلا من أشكال الأيديولوجيا، بمعنى الإنتاج الروحي للمجتمع: إنتاج الأفكار والتمثلات والوعي التي تقوم بفعل الظروف المادية في العالم، والمشروطة بالضرورة بالإنتاج المادي وعلاقات الإنتاج. ففي حين ظل ماركس يكرر المرة تلو الأخرى فكرة (الانعكاس)، وهو ببساطة موضوع أقل فعالية في تناول المجتمع، ظل الماركسيون يتناولونه لسنوات، مع ذلك، تكمن الفكرة الرئيسة في تحليله الدين في إرجاء نشوء وتطور أشكال الوعي المختلفة (دين، أخلاق، فلسفة، الخ) إلى علاقات الإنتاج، الأمر الذي يضمن لنا بالطبع وصف كل شيء عن طريق علاقات الإنتاج هذه، بالرغم من أن ماركس كان حريصا على عدم سد الطريق في وجه العوامل الأخرى.

بعد مخطوطة (الأيديولوجيا الألمانية) التي كتبها ماركس بمساهمة انجلز، لا نجد في النهاية في مؤلفاته سوى القليل من النصوص التي تكشف عن علاقة الماركسية بالدين. وقد جاء أغلبها مختصرا جدا وذا صيغة حكمية في الغالب. وهي تشكل بصورة خاصة انتقادات مجزأة للدين بوصفه آيديولوجيا في مقابل الآيديولوجيات الأخرى التي شجبها ماركس بشدة. ومع ذلك يستطيع القارئ أن يجد بعض الإشارات المثيرة في المجلد الأول من كتاب رأس المال. ففي هامش شهير يفضح فيه ماركس السذاجة التي تقوم على الاعتقاد بالدور البالغ لذي لعبته كل من السياسة في العصر اليوناني، والدين في العصور الوسطى، وينتقد بشدة عجز مثل هذه الاعتقاد عن تقديم تفسير مادي للتاريخ، إذ يكتب: "لا العصور الوسطى عاشت على نفقة الديانة الكاثوليكية، ولا العصر اليوناني القديم عاش من السياسة، إنما الأحوال الاقتصادية الخاصة التي ميزت كلاً من العصر القديم والوسيط هي التي توضح لنا لماذا لعبت كل من الكاثوليكية هنا والسياسة هناك ذلك الدور المهيمن". وبالرغم من أن ماركس يعفي نفسه من شرح الأسباب الاقتصادية التي وقفت وراء أهمية الدين في العصور الوسطى، فإنه يصبح من السهولة بمكان أن نستنتج أن ماركس، في هذا الهامش، لم يجحد أهمية العامل الديني في لعب دور حاسم في حياة المجتمع البشري.

ورغم أن المسائل المتعلقة بالدين لم تحتل إلا مكانا ثانويا في كتابات ماركس، فإنه مع ذلك نوه مرارا وتكرارا بعلاقة القربى بين البروتستانتية والرأسمالية، إذ تشير بعض فقرات كتاب رأس المال إلى مساهمة الدين البروتستانتي في التعجيل بظهور الرأسمالية. ولعل ملحوظاته الصريحة في رأس المال عن علاقة مجهودات الإصلاح البروتستانتي في التحول الرأسمالي تقارن بعد نصف قرن من مقالة شهيرة لعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر بعنوان (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية). ولنقرأ ما كتبه ماركس في كتابه (أسس) عن العلاقة الحميمة بين البروتستانتية والرأسمالية:

"إنما المال طبقة لها نزاهتها، نكرانها الذات، تضحياتها في الاقتصاد والتدبير، احتقارها للمتع الدنيوية العابرة والزائلة، ركضها وراء الكنز الأبدي. وبالتالي هو هذا الاتصال بين البيوريتانية الإنكليزية أو البروتستانتية الهولندية من جهة وبين السعي الحثيث نحو النقود". إن هذه المحاذاة (لكن ليس على أساس المطابقة) بين ماركس وفيبر تثير دهشتنا. ونغدو أكثر دهشة حين نعرف أن ماكس فيبر لم يضمن في أطروحته أي تلميح لكتاب ماركس (صدرت الطبعة الأولى من كتاب "أسس" سنة ١٩٤٠).

وقد عبر ماركس عن دور الدين في تراكم رأس المال في موقع آخر من رأس المال قائلا: "إن الدين يصبح واحداً من أقوى الروافع الجبارة للتراكم الأولي. فهو يمنح النقود العاقر، كما لو بلمسة عصا سحرية، القدرة على الإنجاب، ويحولها بذلك إلى رأسمال، قاضياً على أية حاجة لتعرضها إلى المتاعب والأخطار الملازمة لتوظيفها في الصناعة، أو حتى في أعمال الربا".

من الناحية الأخرى، كثيرا ما أشار ماركس إلى أن الرأسمالية هي "دين الحياة اليومية" المرتهن إلى فيتشية (صنمية) السلعة. وشبه الرأسمال بأنه مولوخ moloch) إله النار عند الفينيقيين) يقتضي تحويل العالم بأسره إلى قربان، أما التقدم الرأسمالي فوصفه ماركس بأنه "إله شرير كل ما يريده هو احتساء شرابه المقدس على جماجم الموتى". وفي نقده الاقتصاد السياسي نجد الكثير من الإشارات المتكررة إلى عبادة الأصنام: بعل، مولوخ moloch، العجل الذهبي، وبالطبع كل ما يمت إلى مفهوم الصنميات التي يرتهن إليها الاقتصاد الرأسمالي. إن ماركس هنا يعطي معنى مجازيا لهذه التعبيرات في علم اجتماع الدين، ولا يستعملها بمعناها الاصطلاحي.

لقد احتلت الظاهرة الدينية مركزا كبيرا في كتابات انجلز، مقارنة مع ما نجده في التأليف النظري عند ماركس. ويعد تأثيره هذا نتيجة لحقيقة انه تناول قضية الدين بصورة شاملة، باعتباره ظاهرة قوامها الصراع الطبقي، ويكون النقاش الطبقي فيها محوريا. إما مساهمته الرئيسية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الماركسية والدين فتكمن في إرجاع التمثلات الدينية إلى الصراع الطبقي. ففي مناظراته الفلسفية (المادية ضد المثالية)، التي يرد فيها انجلز على فيورباخ في نقده المثالي للمسيحية، نجد صفحات رائعة يشدد فيها انجلز على الطابع التاريخي –الاجتماعي للديانة المسيحية، لا باعتبارها "جوهرا خالدا، كما وصفها فيورباخ، بل باعتبارها نسقا ثقافيا مر بتحولات توالت عبر مراحل تاريخية مختلفة: من دين العبيد في مراحلها الأولى إلى العقيدة الرسمية للإمبراطورية الرومانية، مرورا بدين الإقطاع وحتى تكيفها أخيرا مع المجتمع البرجوازي". هكذا يظهر الدين عند انجلز فضاء رمزيا تتصارع من حوله قوى اجتماعية متضادة، وخير شاهد على ذلك ما حدث في القرن السادس عشر من صدام بين اللاهوت الإقطاعي من جهة وكل من البروتستانتية البرجوازية والهرطقات الشعبية من جهة أخرى. وفي إشارته إلى الطابع النفعي التي تميزت بها هذه الحركات الدينية، كتب انجلز يقول: "كل طبقة تستخدم دينها الخاص بها الذي يتطابق مع مصالحها، وهي لا تفرق سواء أكان سادتها المبجلون من المؤمنين بدينهم هذا أم لا". ولما كان انجلز قد شدد كثيرا ودائما على الطابع الموارى للدين، فذاك لأن كل دين يقدم نفسه في سياق ما، يخفي وراءه مصالح مادية خاصة بطبقة معينة. بيد أن رصده للدين من وجهة نظر الصراع الطبقي أتاح له أن يلاحظ، بخلاف مزاعم فلسفة الأنوار، أن رجال الدين لا يشكلون جسدا اجتماعيا متجانسا. فانجلز يلاحظ أنه في مراحل تاريخية معينة ثمة أنماط شتى من الصراع الطبقي والسياسي، تجري داخل الاكليروس تقضي بانقسامه على نفسه، ويحل التضامن الطبقي محل التضامن العقائدي الشكلي. فما من أحد ينكر ما افرزه عصر الإصلاح من انقسامات طبقية متزايدة داخل نظام الاكليروس، ففسح المجال أمام خلق طبقتين متناقضتين، تسلمت الأولى رأس السلطة الدينية، ودافعت عن مزايا سلطة الإقطاع، أما الثانية فقد ضمت إليها رجال دين من أسفل السلم الاكليروسي، وقد تحمل هؤلاء القسط الأوفر من مسؤولية حركة الإصلاح، ووقفوا إلى جانب حروب الفلاحين.

وبالرغم من كونه ماديا، ملحدا، وعدوا لدودا للدين، أدرك انجلز، كما كانت الحال مع ماركس الشاب، الطبيعة المزدوجة للظاهرة الدينية: دورها في إضفاء الشرعية على النظام القائم، وكذلك دورها النقدي، الاحتجاجي وحتى الثوري أحيانا، في إطار بعض الشروط التاريخية. وبلغت حماسته أحيانا، وخصوصا في دراساته القيمة عن الطابع الاحتجاجي للدين، درجة أبدى معها استعداده للاعتراف بالقيمة التاريخية للمسيحية المبكرة، وبأنها كانت دين المفجوعين الأوائل: دين المعوزين، المعدمين، الملعونين، المضطهدين والمقهورين. لقد انحدر المسيحيون الأوائل من المستويات الدنيا من المجتمع: عبيد، أحرار حرموا من حقوقهم، وفلاحون صغار أرهقتهم الديون. ويذهب انجلز أبعد من ذلك، في مقارنة مدهشة يعقدها بين المسيحية الأولى من جانب والاشتراكية الحديثة من الجانب الآخر. فكلا الحركتين الكبيرتين لم تكونا من وحي الأنبياء أو الأوصياء، على الرغم من أن الأنبياء لم يكونوا نادرين في أي منهما، إنما هما حركتان جماهيريتان، عبرتا عن رفضهما الاضطهاد والمعاناة. وقد لقي أعضاؤهما حتفهم أو نفيهم على أيدي السلطات الحاكمة. أما هدفهما النهائي فكان تحرير الجماهير من البؤس والعبودية. لقد كان يحلو لانجلز أن يردد عبارة المؤرخ الفرنسي رينان التي تقول: "إذا أردت أن تكون فكرة عامة عن الجاليات المسيحية الأولى، فما عليك إلا أن تلقي نظرة على أي فرع محلي من المنظمة العالمية للعمال"، وهي الشبكة الدولية لمنظمات الطبقة العاملة، التي شكلت عام ١٨٦٤ وتعرف أيضا بـ (الأممية الأولى).

ومن خلال مقارنته هذه بين المسيحية الأولى والحركة الاشتراكية الحديثة، استطاع انجلز أن يسمي كل الحروب الدينية التي برزت في التاريخ، والتي كانت تتصور خلاصها في العودة إلى نقاء المسيحية الأولى، بالاستقاء مباشرة من النصوص الإنجيلية، ابتداء من التابور (taborities طائفة دينية ظهرت في القرن الخامس عشر، أطلق عليها اسم أخوة الوحدة في بوهيميا، نادت بحياة جماعية متخلية ومستبعدة للملكية الفردية وعدم التعاون مع السلطات في المجتمع المعتبر فاسدا)، وحركة جان زويكو (زويكو مدينة في ألمانيا الشرقية)، ومجددي العماد Anabaptists) طائفة دينية تقول بعمادة ثانية للراشدين، كانت تتوق إلى المساواة الاجتماعية) وتوماس مونزر وحتى الثورة الفرنسية (١٨٣٠) ومحاربي الطوباوي الألماني فيلهم فيتلينك. ولكن انجلز بعد أن سمى هذه الثورات الدينية، مبرزا أوجه التشابه بينها وبين الحركة الاشتراكية، لم ينس أن يؤكد لنا الفارق الأساسي بينهما. ففي حين تعلق المسيحية خلاصها بالسماء، فإن الاشتراكية تصنعه على الأرض.

الفدرالية وآفاق تطبيقها في العراق

محمد الانباري

الفدرالية ليست كلمة عربية ومن اصل اللغة ، وانما هي كلمة دخلت قاموس اللغة في فترات مختلفة واصبحت اكثر تداولا في العراق بعد احداث حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وما تبعها من اقتطاع الجزء الشمالي من العراق من السلطة المركزية في بغداد وبموجب قرارات مجلس الامن ذات العلاقة باحداث حرب الخليج الثانية او بتأثير الدول الكبرى ، على النظام العراقي السابق ، اذ تم اقتطاع جزء من الشمال والجنوب بمسميات خطوط العرض ، لحماية المواطنين العراقيين الساكنين في تلك المناطق من بطش الحكومة المركزية ، حسب وجهة نظر تلك الدول.

ان مصطلح (federalism يعني الاتحاد او المعاهدة سواء بين طرفين او اكثر تجمع بينهم روابط متينة لها قدرة على تحفيز الاطراف المعنية، في سبيل البحث عن صيغة توافق بين هذه الاطراف. اما مصطلح (state fed-eral) فيعني الدولة الاتحادية واقرب مثال لنا هو الولايات المتحدة الامريكية، في حين يشير اخرون الى ان الفدرالية نظام سياسي يقوم على مستويات حكومية بحكم المنطقة الجغرافية ونفس السكان. ان اصل الكلمة يرجع الى الكلمة اللاتينية (فدير= الثقة) وتقوم هيكلية الدولة الفدرالية على حكومة مركزية وحكومات موجودة في وحدات سياسية اصغر تدعى الولايات او الامارات او الاقاليم او المناطق. وهذه الوحدات السياسية الصغيرة تعطي بعض قوتها السياسية للحكومة المركزية لكي تعمل من اجل الجميع. وفي ضوء ذلك يرى اكثر الباحثين ان النظام الفدرالي بصفته القانونية هو مفهوم حديث تم تطبيقه لاول مرة في الولايات المتحدة الامريكية بعد مؤتمر فيلادلفيا ١٧٨٧م. وقد يرى بعض رجال القانون ان الفدرالية تتكون اما من اتحاد ولايات متقاربة تشترك في بعض الفئات الداخلية والخارجية، ثم تتوحد لتكون دولة فيدرالية كما في الولايات المتحدة الامريكية ١٧٨٧ والامارات العربية المتحدة ١٩٧١م، او من تفكك دولة بسيطة نتيجة معاناة سكانها من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية لتشكيل دولة واحدة هي الدولة الفيدرالية وفق نظام فيدرالي اداري كما في المكسيك عام ١٨٥٧ وتشيكسلوفاكيا سنة ١٩٦٩م. اما واجبات الحكومة المركزية في النظام الفدرالي فيقع على عاتقها البت في بعض الامور التي تتعلق بالاشراف على السياسة الخارجية والجيش والمشاريع الكبرى بين الاقاليم وعقد المعاهدات مع الدول الاخرى. وبعض الفيدراليات تعطي صلاحيات اكثر للحكومة المركزية كالتخطيط الاجتماعي وانشاء المدارس وغيرها من الامور المحلية. وفي هذا الصدد نود ان نشير الى ان معظم دول العالم لا تعتمد هذا النظام في ادارة شؤونها، بل تعتمد النظام المركزي حيث تكون كافة السلطات تابعة للحكومة المركزية التي تكلف ادارات المحافظات بادارة الاعمال المحلية مع بقاء الشرعية الكاملة بيدها، وقدرتها على ايقاف اعمال ادارات المحافظات. وبهذا تمتلك السلطة المركزية في النظام المركزي قوة اكبر من مثيلتها في النظام الفدرالي. ومن الامثلة على ذلك نذكر، فرنسا – مصر- السويد- اليابان- كوريا الجنوبية، ولا بد من الاشارة الى انه ظهرت منذ الفيدرالية في امريكا نزاعات لتحديد الخط الفاصل بين السلطة المركزية وسلطة الولاية، وقد اسهم هذا النزاع في فشل انتخابات الولاية في الاتحاد خلال سنتي ١٨٦٠م ١٨٦١ م واندلعت الحرب الاهلية بين الولايات التي كان جزءا من اسبابها هذا الجدل حول الدور الانسب للحكومة المركزية وحكومات الولايات. وبعد نهاية الحرب عام ١٨٦٥ م ازدادت قدرة الكونغرس على وضع القوانين التي تؤثر على الولايات وقضاياها المحلية، واعطت المحكمة العليا في القسم الثامن من الدستور. وهذه الفقرة تعطي الحكومة الفدرالية قوة السيطرة على التجارة الداخلية بين الولايات.

بعد ما ورد في اعلاه من مفاهيم يتبادر الينا السؤال: هل يمكن تطبيق الفيدرالية في العراق؟ لا بد قبل الاجابة على هذا السؤال من ان نقول ان العراق وعلى مر العصور لم تكن لديه أي مشكلة تجاه نقص في موارده او ثرواته الامر الذي يؤدي الى القتال او اثارة الاضطرابات بين ابناء بلده كما في بعض الدول وانما المشكلة تكمن في الانظمة التي حكمت العراق واساءت استخدام السلطة والثروة بعيدا عن مبادئ العدل، وافتقاره الى مؤسسات مدنية قوية وكان اخر هذه الانظمة النظام السابق الذي حول العراق وشعبه وارضه وثرواته الى ممتلكات تعود الى عائلته وتوزع على عشيرته فاساء الى نفسه والعراقيين بمختلف قومياتهم ومذاهبهم، كما لم يكن الانسان العراقي حساسا تجاه النزاع العرقي اوالطائفي، اذ طالما تعايش الجميع لمئات السنين تحت خيمة العراق الواحد. وتختلف اراء العراقيين في الوقت الحاضر في نظرتهم الى الفيدرالية بين مؤيد ومعارض، وكل له مبرراته التي يسوغها وهذه من نعم الحرية التي يتمتع بها، فمؤيدو النظام المركزي للحكومة يقولون ان العراق بلد واحد وشعب واحد وقد تعايش بكافة اطيافه العرقية والمذهبية منذ القدم، وان الظلم الذي اصاب بعض مكوناته وخاصة الشيعة والاكراد يمكن عدم تكرارها من خلال تثبيت هذه الحقوق والواجبات في الدستور، مع تبني اللامركزية الادارية بحيث تمنح كل محافظة من محافظات العراق حرية كبيرة في ادارة شؤون الناس عن طريق قوانين مجالس المحافظات مع وجود حكومة مركزية واحدة عاصمتها بغداد. ويلاحظ ان اللامركزية الادارية اذا ما نظمت دستوريا تصبح عندها اصلا لا استثناء وعندئذ تعد كلا من اشكال الاتحاد او الفيدرالية، اما مؤيدو النظام الفيدرالي فيسوغون مبرراتهم بان العراق دولة بسيطة غير قادرة على ان تحافظ على قوتها الاندماجية بسبب الظلم الذي اصاب بعض مكوناته، وبالتالي ينظرون الى المركزية نظرة يشوبها الشك، خوفا من تكرار المأساة التي اصابتهم في الماضي، وان الفيدرالية تشجع السلام وتمنع الحروب الاهلية وتعزز الرفاه الاقتصادي للاقاليم او الولايات من خلال التركيز على التنمية والاستغلال المثمر لموارده. وكذلك حماية الشعب من تعسف السلطات السياسية وزيادة تأثير الاقاليم على صانعي القرار السياسي فلا تغدو مجرد سلطة مستلمة ومنفذة للقرار السياسي.